كما يفيده كلام الشارح والذي يعطي من الوصية ضيق والتبع وهم القسم
اي الجيران الذين يستحقون الوصية الموجودون يوم الحال
الموصى به حال كونهم لم ينفصلوا عن دار الموصي انفصالا
كثيرا فان الساطي الجار حقيقة هو الملاصق من كل جهة من
الجهات والمقابل وبينهما شارع خفيف فلو كان سوقا او نهرا
فليس جارا وقيد في التوضيح السوق بالممتنع ونحوه في الشامل
الخرشي والمعتبرين الجار يوم القسم فلو انتقل بعضهم
او كلهم وحدث غيرهم او بلغ صغير فذلك لمن حضر ولو كانوا
يوم الوصية قليلا ثم كثروا واعطوا جميعهم سبب والمعتبر في كونه
جارا يوم الاعطاء فلو انتقل الجار بعد الوصية وسكن من وضعه
اخرا عطي الثاني ولو كانت الدار كبيرة ذات مساكن كثيرة وربما
بعض سكانها بحيرانه اقتصر على اهل الدار وان كان ربها ساكنا
بها فان شغل اكثرها كانت وصيته لجيرانه الخارجين عنها وان
شغل اقلها فالوصية لمن في الدار خاصة وينبغي ان يكون مثل
الاقل شغل النصف والموالي هم الاسفلون على الراجح فاذا
اوصى لمواليه او لموالي فلان او لموالي فلانة اختص به الاسفلون قاله
الخرشي واذا اوصى لمواليه او لموالي فلان فانه يختص بالموالي
الاسفلين لانهم مظنة الاحتياج وانظر هل يختص بمن انعتقوا
ومن اعتقوه ولادهم بعتقه او يكون في عتيق ابيه وانتقال العدوي
هذا انتظر نقله ثم قال ابن عرفة وفي قصرها على موالي الموصي
واولاده وتمولهما فيهم وفي موالي ابيه وولده واخوته واعمامه
روايتا العتبية وفي التهذيب المجموعة يدخل هاولاء وموالي الموالي
واولادهم ولا يدخل موالي بني الاخوة والعمومة والاول احسن
بنه عليه محشي تت قال البناني والاسفلون تحت الموالي ظاهره
ان المراد ودخل الاسفلون مع الاعلين وهذا خلاف اشهب
والذي

والذي للابن القاسم في المدونة انه للاسفلين فقط ونصها
من اوصى بثلث لموالي بني فلان وله موالي نعم انعموا عليه
وموالي انعم هو عليهم كان لموالي الاسفلين دون الاعلين اه
اي لغلبة اطلاق لفظ الموالي على الاسفلين ودخل الحمل
لامة او بهيمة في الولد الموصى به لفلان فيستحقه الموصى
له ولو وضعته قبل موت الموصي بشب واذا اوصى بما ولدت امته
او بما تلد او بما ولدت فانه يدخل في ذلك حملها وظاهره ولو
وضعته قبل موت الموصي وهو ما جزم به الموافق عن ابن
رشد قال البناني هذا ظاهر اذا اتى مع لفظ الماضي بقرينة
تدل على قصد الاستقبال مثل ان يقول بما ولدت جاريتي الان
كما في الموافق والتوضيح والا لم يدخل في لفظ الماضي الا الحمل
الا ما ولدته قبل الوصية والله اعلم وقوله ولو وضعته في
حياة الموصي عند ابن رشد انظر هذه المبالغة فالظاهر
انها مقلوبة والذي يفيده كلام ابن رشد ان الحمل الموجود
يوم الوصية يكون للموصى له مطلقا وضعته في حياة الموصي
او بعد موته وما ولدته بعد الوصية من الاولاد لا يكون له
منهم الا ما ولدته في حياة الموصي ونفسه ان لم يمت حتى ولدت
اولادا له كل ما ولدت في حياته كانت حاملا يوم اوصى اولم
تكن فانه مات وهي حامل فان حملها الثلث وقفته حتى تضع
فيأخذ الموصى له بالجنين الولد ثم يقومون الام والجنين
ليلا يفرق بينهما ولا يجوز ان يعطى الورثة الموصى له شيأ على
ان يترك وصيته في الجنين قاله في المدونة وغيرها واذا لم
يحملها الثلث فلا ورثة ان يقفوها حتى تضع وان كره الحمل
يجب ذلك عليهم وبطلت الوصية لانها وصية فيها ضيق
قاله ابن حبيب واختلف اذا عتق الورثة الامة والثلث يحملها

كما يفيده كلام الشارح والذي يعطي من الوصية ضيق والتبع وهم القسم
اي الجيران الذين يستحقون الوصية الموجودون يوم الحال
الموصى به حال كونهم لم ينفصلوا عن دار الموصي انفصالا
كثيرا فان الساطي الجار حقيقة هو الملاصق من كل جهة من
الجهات والمقابل وبينهما شارع خفيف فلو كان سوقا او نهرا
فليس جارا وقيد في التوضيح السوق بالممتنع ونحوه في الشامل
الخرشي والمعتبرين الجار يوم القسم فلو انتقل بعضهم
او كلهم وحدث غيرهم او بلغ صغير فذلك لمن حضر ولو كانوا يوم
يوم الوصية قليلا ثم كثروا واعطوا جميعهم سبب والمعتبرين كونه
جارا يوم الاعطاء فلو انتقل الجار بعد الوصية وسكن من وضعه
اخرا عطي الثاني ولو كانت الدار كبيرة ذات مساكن كثيرة وربما
بعض سكانها كحيرانه اقتصر على اهل الدار وان كان ربها ساكنا
بها فان شغل اكثرها كانت وصيته لجيرانه الخارجين عنها وان
شغل اقلها فالوصية لمن في الدار خاصة وينبغي ان يكون مثل
الاقل شغل النصف والموالي هم الاسفلون على الراجح فاذا
اوصى لمواليه او لموالي فلانة اختص به الاسفلون قاله
الخرشي واذا اوصى لمواليه او لموالي فلان فانه يختص بالموالي
الاسفلين لانهم مظنة الاحتياج وانظر هل يختص بمن انعتقوا
ومن اعتقوه ولادهم بعتقه او يكون في عتيق ابيه وانتقال العدوي
هذا انتظر نقله ثم قال ابن عرفة وفي قصرها على موالي الموصي
واولاده وتمولهما فيهم وفي موالي ابيه وولده واخوته واعمامه
روايتا العتبية وفي التهذيب المجموعة يدخل هاولاء وموالي الموالي
واولادهم ولا يدخل موالي بني الاخوة والعمومة والاول احسن
بنه عليه محشي تت قال البناني والاسفلون تحت الموالي ظاهره
ان المراد ودخل الاسفلون مع الاعلين وهذا خلاف اشهب

والذي

والذي للابن القاسم في المدونة انه للاسفلين فقط ونصها
من اوصى بثلث لموالي بني فلان وله موالي نعم انعموا عليه
وموالي انعم هو عليهم كان لموالي الاسفلين دون الاعلين اه
اي لغلبة اطلاق لفظ الموالي على الاسفلين ودخل الحمل
لامة او بهيمة في الولد الموصى به لفلان فيستحقه الموصى
له ولو وضعته قبل موت الموصي بشب واذا اوصى بما ولدت امته
او بما تلد او بما ولدت فانه يدخل في ذلك حملها وظاهره ولو
وضعته قبل موت الموصي وهو ما جزم به الموافق عن ابن
رشد قال البناني هذا ظاهر اذا اتى مع لفظ الماضي بقرينة
تدل على قصد الاستقبال مثل ان يقول بما ولدت جاريتي الان
كما في الموافق والتوضيح والا لم يدخل في لفظ الماضي الا الحمل
الا ما ولدته قبل الوصية والله اعلم وقوله ولو وضعته في
حياة الموصي عند ابن رشد انظر هذه المبالغة فالظاهر
انها مقلوبة والذي يفيده كلام ابن رشد ان الحمل الموجود
يوم الوصية يكون للموصى له مطلقا وضعته في حياة الموصي
او بعد موته وما ولدته بعد الوصية من الاولاد لا يكون له
منهم الا ما ولدته في حياة الموصي ونفسه ان لم يمت حتى ولدت
اولادا له كل ما ولدت في حياته كانت حاملا يوم اوصى اولم
تكن فانه مات وهي حامل فان حملها الثلث وقفته حتى تضع
فيأخذ الموصى له بالجنين الولد ثم يقومون الام والجنين
ليلا يفرق بينهما ولا يجوز ان يعطى الورثة الموصى له شيأ على
ان يترك وصيته في الجنين قاله في المدونة وغيرها واذا لم
يحملها الثلث فلا ورثة ان يقفوها حتى تضع وان كره الحمل
يجب ذلك عليهم وبطلت الوصية لانها وصية فيها ضيق
قاله ابن حبيب واختلف اذا عتق الورثة الامة والثلث يحملها

Copyright Qatar Digital Library

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)